

التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات و دوره في زيادة قيمة الشركة

المدرس

محمد عبدالله العزاوي

قسم المحاسبة

كلية الادارة و الاقتصاد

جامعة بغداد

الأستاذ المشارك

د. صفاء أحمد العاني

قسم المحاسبة

كلية الادارة و الاقتصاد

جامعة بغداد

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في قيمة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و ذلك من خلال اختيار احد مؤشرات أو آليات تطبيق حوكمة الشركات و التي تم بالتدقيق الداخلي

و قد اعتمدت الدراسة للمهجين الاستقرائي و الاستنباطي في اختبار فرضية الدراسة ، إذ اعتمدت عا التقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة و التقارير المالية لسوق العراق للأوراق المالية ، و كذلك اعتمدت تحليل الأستبانة بأساليب احصائية دقيقة للوصول الى تأثير قيمة الشركات عينة الدراسة في المؤشر المختار للتعبير عن حوكمة الشركات و كذلك لمعرفة مدى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة من خلال قياس ما هو مطبق في هذه الشركات في الوقت الحاضر و مدى ملائمة هذه الشركات و استعدادها للتطبيق الكامل في إطار حوكمة الشركات في المستقبل .

و قد توصلت الدراسة الى نتائج أهمها التأثير الواضح للتدقيق الداخلي في قيمة الشركة و دفعها الزيادة ، و كذلك التقدم المحاصل في التدقيق الداخلي ووظائفه لكن بالرغم من هذا التطور لم يصل الى الحد الذي يلي فيه متطلبات حوكمة الشركات

أما أهم التوصيات التي تم التوصل إليها فهي ضرورة تطوير التدقيق الداخلي و تفعيل وظائفه من منظ حوكمة الشركات و هي تقويم و تحسين عمليات الرقابة الداخلية و ادارة المخاطر و حوكمة الشركات

Abstract

This study aims to identify the extent of the internal audit effect on the value of the private companies listed in Iraqi stock exchange by choosing some indicators or mechanisms of applying the corporate represented in the internal audit.

The study has depended on two methods, the extrapolation and deduction in testing the hypotheses, where the study depends on the annual financial reports for the companies(sample of study) and the financial reports of Iraqi stock exchange, as well as the analysis of the effect of the value of the companies stocks (sample of study) in the chosen indicators to express the corporate governance as well as to identify the possibility of applying it in the companies (sample of study) by measuring the applied indicators that have been chosen in the companies currently and compatibility of these companies readiness for full applying in corporate governance framework in future.

The study has reached to results, the most important is the clear effect of the internal audit in the companies value and pushing them towards the increasing, also the development in the internal audit and its tasks ,despite this development has not reached the level by winch the corporate governance requirements are met.

The most important recommendations of this study is the necessity of developing the internal audit and activate its tasks from corporate governance prospective which is evaluating & improving the internal control and ris management and the corporate governance.

المقدمة

لقد ساهمت الأزمات و الأنهيارات و الفضائح التي حدثت في شركات أمريكية عملاقة مثل شركة أنرون للطاقة ، و التي تبعتها أنهيار شركة أرثر أندرسون التي تمثل أكبر شركة تدقيق في العالم و ذلك لثبوت تورطها بأهتبار شركة أنرون أنفة الذكر و غير ذلك من العوامل التي ساهمت كلها بدفع مفهوم جديد الى الظهور و هو مفهوم حوكمة الشركات التي جاءت لتمثل الحل المناسب لمعالجة أسباب الأهتبار و أزمة الثقة التي ترتبت عليه و التي طال تأثيرها أغلب التعاملات في الأسواق العالمية و التي كان من أهم مسبباتها الرئيسية هو التضليل و ضعف مستوى التدقيق الداخلي مما أدى الى فقدان الثقة في أدارات و مجالس أدارات الشركات و الانظمة الرقابية و المحاسبية المتبعة في تلك الشركات الامر الذي أسحب تأثيره على مدى أقبال المستثمرين للأستثمار في تلك الشركات .

و انطلاقاً من أهمية حوكمة الشركات و ضرورة نقلها حيز التطبيق فإن التدقيق الداخلي يعد أحد ركائز هذا التطبيق ، أذ ينبغي أن يرتقي دور التدقيق الداخلي في الشركات الى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال فحص و تقويم النشاطات المالية و الادارية و التشغيلية ، و توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه ستراتييجيتها بشكل صحيح ، و كذلك تفعيل دور التدقيق الداخلي في الأطلاع على هذه الستراتييجية و منحه أمكانية تدقيق تنفيذها و مدى تحقق الاهداف المرجوة منها ، و كذلك تحديد المخاطر التي تواجه الشركة و متابعة كيفية علاجها .

منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

أن انفصال الملكية عن الادارة و السعي الدائم من قبل الادارة لتحقيق مصالحها الشخصية من خلال دورها الرئيسي في رسم و توجيه ستراتييجية الشركة ، و كذلك اللجوء لأستعمال طرق محاسبية مبتكرة و الاستفادة من المرونة في تطبيقها تشكل عوامل رئيسية في التأثير في قيمة الشركة و موقفها التنافسي في الاسواق المالية ، كما أن عدم فهم و تطبيق حوكمة الشركات بشكل سليم والذي يعد ضعف التدقيق الداخلي أهم سماته يؤدي الى أنعدام وجود إجراءات يمكن اللجوء إليها للحد من تصرفات الادارة التي تؤدي الى خلق تأثير سلبي في قيمة الشركة مما يؤثر بشكل مباشر على ثروة المالكين (المتمثلين بحملة الاسهم Stockholders) و الاخرين من أصحاب المصلحة Stakeholders .

ثانياً : هدف البحث

1. بيان مدى تطور التدقيق الداخلي نتيجة لظهور مفهوم حوكمة الشركات .
2. بيان دور ذلك التطور في خلق قيمة إضافية للشركة .

3. دراسة دور تطور التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة عينة البحث لتدعيم تطبيق حوكمة الشركات.

ثالثاً : فرضية البحث

" أن أستيقلالية و كفاءة التدقيق الداخلي تؤدي ال تدعيم التطبيق السليم لحوكمة الشركات الامر الذي يؤدي الى زيادة قيمة الشركات و تدعيم موقفها التنافسي في أسواق الاوراق المالية "

رابعاً : أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من الأهمية التي تحظى بها حوكمة الشركات في الوقت الحاضر و أهمية التدقيق الداخلي كونه أحد الأسس التي تركز عليها حوكمة الشركات من منطلق الفصل بين الإدارة و الملكية ، إذ يساعد التدقيق الداخلي في فحص و تقويم النشاطات التشغيلية و نظم الرقابة الداخلية و التحقق من صحة التوجهات الاستراتيجية للإدارة و كذلك صحة تطبيقها .
إذ أن حوكمة الشركات تعمل على رقابة و تقويم سلوك مجالس الإدارة و توجيهها نحو تحقيق مصالح المستثمرين عن طريق كفاءة أستعمال الموارد و تعظيم قيمة الشركة و تعزيز سمعتها في الاسواق التنافسية من خلال بناء الثقة في أوساط المتعاملين بما يمكنها من جذب مصادر التمويل سواء كانت محلية أو عالمية .

خامساً : حدود البحث

الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

سادساً : أسلوب البحث

سيتم اللجوء الى إستمارة إستبيان و توزيعها على العاملين المختصين بالإدارة و المحاسبة و التدقيق في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، و من ثم تحليل الأجابات بأستخدام التوزيعات التكرارية و أحتساب الاوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية ، ثم بعد ذلك اللجوء الى التحليل العاملي كأفضل وسيلة أحصائية لأختبار فرضية البحث .

الجانب النظري

أولاً: التدقيق الداخلي Internal Audit

بعد الفضائح و الأنهيارات المالية للوحدات الاقتصادية العالمية أصبح التدقيق الداخلي من الضرورات التي تشغل الهيئات العلمية في الوقت الحالي ، إذ أوصت التقارير العلمية في جميع دول العالم على ضرورة الاهتمام بالدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الشركات ، و ترتب على ذلك تضمين شروط القيد في العديد من البورصات العالمية ضرورة أنشاء قسم خاص بالتدقيق الداخلي في الشركات التي تريد قيد أسهمها في تلك البورصات .

(سليمان:2006: 186)

ففي أواخر عام 2003 أقرت لجنة تبادل الأوراق المالية " SEC " (Security Exchange Committee) لائحة بضوابط حوكمة الشركات تضمنت طلباً بأجراء تدقيقاً داخلياً للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة نيويورك (New Yourk Security " NYSE " Exchange) و ذلك لتحسين مستوى تطبيق حوكمة الشركات في تلك الشركات .

(Tone at the top, IIA: 2004:1-2)

وقد ظهر التدقيق الداخلي منذ حوالي ثلاثة عقود و بالتالي يعد حديثاً بالمقارنة مع التدقيق الخارجي ، و قد لاقى قبولاً كبيراً في الدول المتقدمة ، و أقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية و تسجيل الأخطاء إن وجدت ، و لكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي و توسيع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص و تقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية و أمداد الإدارة بالمعلومات ، و بهذا أصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات و اتصال بين المستويات الإدارية المختلفة و الإدارة العليا ، و بموجب هذا التطور أصبح برنامج التدقيق الداخلي يتضمن تقويم نواحي النشاط الأخرى (سليمان: 2006 : 186)

و يتضح التطور الذي حصل للتدقيق الداخلي من خلال تعريفه خلال مدد زمنية متعاقبة ، إذ إن التدقيق الداخلي بموجب التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين ينظر له على أنه : " نشاط مستقل ، تأكيد موضوعي و استشاري مصمم لزيادة قيمة الشركة و تحسين عملياتها ، و مساعدتها على أنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم و منضبط Disciplined لتقويم و تحسين فاعلية إدارة المخاطر Risk Management و الرقابة Control و حوكمة الشركات Corporate Governance " (IIA: p1)

بينما يشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين الى إن التدقيق الداخلي : " وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل الشركة ، بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات و التقويمات و التوصيات و المشورة و المعلومات المختصة بفحص الأنشطة " .

و يتضمن هذا التعريف أحد أهم أهداف التدقيق و هو توفير رقابة فعالة بكلفة معقولة

. Promoting effective control at reasonable cost

و من خلال مقارنة التعريفين يمكن لمس التطور الحاصل من خلال تطور الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي إذ إن وظيفة التدقيق الداخلي وفقاً للمفهوم القديم كانت تشمل :

• الفحص Review

• التقويم Evaluation

- أما بموجب المفهوم الحديث فإن التدقيق الداخلي يشتمل على وظيفتين و هما :
- خدمة التأكيد الموضوعي : هي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقييم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة بالإدارة .مثال ذلك العمليات المالية ، الأداء ، الالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية ، وامن نظام لمعلومات
 - الخدمات الاستشارية : وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدها تنظيمية داخل المنشأة او خارجها ، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات ، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها . ومثال ذلك : المشورة ، النصح ، تصميم العمليات ، التدريب ،
- و هذا التطور أدى الى حدوث تطور في أهداف التدقيق الداخلي و التي أصبحت :
- زيادة قيمة الشركة و تحسين عملياتها من خلال مشاركة الادارة في تخطيط استراتيجية الشركة و توفير المعلومات التي تساعد في تنفيذ تلك الاستراتيجية .
 - تقويم و تحسين فاعلية إدارة المخاطر
 - تقويم و تحسين فاعلية الرقابة
 - تقويم و تحسين فاعلية عمليات حوكمة الشركات

(www.theiia.org:1996\ 1997:1)

و بصدد تطور التدقيق الداخلي فقد أشار كل من Dana & Larry الى إن تطور الميثاق الاخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي أصبحت عاملاً أساسياً في دعم حوكمة الشركات، إذ أن وظيفة التدقيق الداخلي أصبحت بتطورها تخدم أطرافاً يمارسون دوراً هاماً في حوكمة الشركاتو كذلك تضيف قيمة لهم عن طريق التأكد من رسم الأهداف الاستراتيجية للوحدات الاقتصادية بطريقة تحقيق مصالح جميع الأطراف و بأساليب نزيهة ، و من هذا المنظور يمكن القول إن التدقيق الداخلي يخدم مجموعتين هما :

- المسؤولون عن حوكمة الشركات من خلال فحص أساليب عملهم و التأكد من نزاهتهم
- الخاضعون لحوكمة الشركات من خلال ضمان عمل المسؤولين عن حوكمة الشركات

لصالحهم (Dana & Larry: 2003:58-59)

و انطلاقاً من كون التدقيق الداخلي أحد عوامل الأسناد لحوكمة الشركات و انعكاساً لتطور معايير التدقيق الداخلي عل دور المدقق الداخلي ، فقد تغير الدور التقليدي للمدقق الداخلي و تجاوز عملية تحديد مخاطر نظام الرقابة الداخلية ليصل الى القيام بدور استشاري كبير لتطوير و تعديل مؤشرات تشغيل الأداء الرئيسية ، و أصبح المدقق الداخلي مطالباً بأن يكون لديه عدد من المهارات الفنية لتساعده في فهم الخطط و أسس بناء البرامج و تؤهله للعمل على تقديم

التوصيات اللازمة لخفض التكاليف مع المحافظة على نفس مستوى الجودة في الأداء (الواردات :
2005 : 141)

و دعماً لرأي الواردات فقد ذكر كل من **Ratliff & Reding** الى أن المدققين الداخليين في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يكونوا على استعداد لتدقيق أي شيء تقريباً ، بما في ذلك العمليات التشغيلية و نظم الرقابة و الأداء و نظم المعلومات و البيانات المالية و الغش و التلاعب و التقارير البيئية و تقارير الأداء و الجودة ، و أن يقوم المدقق الداخلي بتحمل المسؤوليات الآتية :

- تطوير الأهداف العامة و خاصة فيما يتصل بأي مهمة تدقيق يضطلعون بها .
- اختيار و تجميع (بواسطة منظومة متكاملة من إجراءات التدقيق) و تقويم أدلة التدقيق بما في ذلك أستعمال الأساليب الأحصائية و غير الأحصائية في الأستدلال .
- رفع التقارير عن نتائج التدقيق في عدة صور و لعدة فئات مختلفة من متلقي تلك التقارير .
- و لتحمل تلك المسؤوليات ينبغي على المدقق أكتساب المهارات الآتية :
- مهارات التفكير الانتقادي و التحليلي .
- القدرة على فهم أي عملية تدقيق سواء كانت متصلة ب الشركة أو الأفراد العاملين فيها أو النظام المتبع .
- المعرفة المعمقة بالمبادئ و المفاهيم و الأساليب الجديدة للرقابة الداخلية .
- الألتزام بالأخلاقيات المهنية و قواعد السلوك المهني .
- التواصل مع تكنولوجيا التدقيق عبر عدد متنوع من أنواع تقارير التدقيق .

(Ratliff & Reding, IIA: 2002:3)

ثانيا : تطور معايير التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات

تتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية و قانونية و أقتصادية متباينة و يتم تنفيذها داخل شركات تتباين أهدافها و أحجامها و هيكلها التنظيمية ، و من خلال أشخاص مختلفين ، و كل تلك الفروق و الاختلافات قد تؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة ، لذا فمن الضروري أخضاع معايير التدقيق الداخلي الى عملية تقويم و تطوير مستمرة لتسهيل و ضبط عمل المدققين الداخليين في ظل هذه المعايير .

و كجزء من أستجابة الازمات المالية العالمية و الو المستجدات التي حصلت في الاقتصاد العالمي لحوكمة الشركات كعلاج لها هو تطوير دور التدقيق الداخلي و الوظائف التي يؤديها ، و يتم تسهيل تحقيق هذا الامر من خلال تطوير معايير التدقيق الداخلي في ضوء متطلبات حوكمة الشركات ، و

تنفيذاً لهذا الامر أصدر معهد المدققين الداخليين "IIA" معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية
أذ أصدرت معايير التدقيق الحديثة في مجموعتين و كما يأتي :

• معايير الصفات " Trail Standards " " سلسلة الآلف " :

و هي عبارة عن مجموعة مكونة من اربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين و
التي تتناول سمات و خصائص الشركات و الأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها و هي
كما يأتي :

1. معيار رقم 1000 الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة التدقيق
الداخلي و الغرض من السلطات الممنوحة لهم و وجوب تدوينها رسمياً في لائحة التدقيق
الداخلي التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركة .
2. معيار رقم 1100 الاستقلالية بالنسبة لأنشطة التدقيق الداخلي و الموضوعية في أداء هذه
الأنشطة و الموضوعية في أبداء الرأي النهائي للمدققين الداخليين .
3. معيار 1200 البراعة في أداء المدقق الداخلي لأنشطة التدقيق الداخلي و بذل العناية
المهنية اللازمة في تأديتها.

4. معيار 1300 جودة التدقيق الداخلي و خضوعه لعمليات التقويم و التحسين .

• معايير الأداء " Performance Standards " " سلسلة الآفين " :

و هي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين و التي تصف
أنشطة التدقيق الداخلي ، و المعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة و هي :

1. معيار رقم 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي و التي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم
التدقيق في الشركة و ينبغي ان تتميز هذه الإدارة بالكفاءة و الفاعلية لتمكين التدقيق الداخلي
من خلق قيمة اضافية للشركة .
2. معيار رقم 2100 طبيعة عمل التدقيق الداخلي ، أذ يجب على نشاط التدقيق الداخلي ان
يقوم بالتقويم و بالمساهمة في تحسين إدارة المخاطر و الرقابة و السيطرة و حوكمة الشركات
3. معيار رقم 2200 تخطيط مهمة العمل
4. معيار رقم 2300 أداء مهمة العمل ، أذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بتحديد و
تحليل و تقويم و تسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها .
5. معيار رقم 2400 توصيل النتائج أذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج
العمل التدقيقي بالوقت و الطريقة المناسبين .
6. معيار رقم 2500 متابعة التقدم و هذه المهمة تقع على مدير قسم التدقيق الداخلي الذي
ينبغي أن يكون حريصاً على أن يؤسس نظام للعمل و يتولى مسؤولية الحفاظ عليه و
مراقبته و إيصال النتائج للإدارة.

7. معيار رقم 2600 قبول الادارة للمخاطر ، بما ان تقويم و تحسين ادارة المخاطر اصبحت ضمن نشاط عمل التدقيق الداخلي بموجب المعيار 2120 ينبغي على مدير قسم التدقيق في الشركة التاكيد من المستوى الذي تتقبله الادارة من المخاطر و اذا احس ان انه اعلى من المستوى الذي يمكن للشركة ان تتحمله عليه ان يناقش الموضوع مع الادارة العليا و اذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الادارة للتوصل الى الحل المناسب .

و المعيار رقم 2130 المتفرع من المعيار رقم 2100 من المجموعة الثانية يختص بحوكمة الشركات، و يشير الى إنه ينبغي أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في عمليات حوكمة الشركات بواسطة أسهامه في تقويم و تحسين عملية الحوكمة من خلال ما يأتي :

أ- التحقق من وضع القيم و الأهداف و تحقيقها بحيث تكون الإدارات مهيئة و قادرة على الأفصاح عن إن نشاطاتها و أفعالها و قراراتها مطابقة للأهداف المحددة و المتفق عليها

ب- مراقبة عملية أنجاز الأهداف من خلال :

- تقويم نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملون القيام به
- تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الشركة و تطويرها .
- رفع الكفاية الإنتاجية عن طريق التدريب بأقتراح اللازم منها .
- التحقق من المساءلة إذ تكون الأفعال و القرارات و أتخاذها قابلة للفحص عن طريق التدقيق الداخلي .
- التحقق من الحفاظ على قيم الشركة عن طريق تحديد المناطق أو العمليات و البرامج التي يجب مراجعتها و تقويمها أثناء التدقيق .

(خليل: 2005 : 244-251)

ثالثا : لجان التدقيق Audit Committee

و عند الحديث عن التدقيق الداخلي و تطوره للعمل كأحد وسائل الدعم و الأسناد لحوكمة الشركات عندها ينبغي التطرق الى لجان التدقيق التي تلعب دوراً هاماً في حوكمة الشركات، و يمكن تصوير لجنة التدقيق " Audit Committee " على إنها : لجنة منبثقة من مجلس الإدارة ، تتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة و يفضل أن تكون لديهم خبرات مالية و محاسبية أو على الأقل البعض منهم ، و تعد لجنة التدقيق من ركائز حوكمة الشركات. و هناك آراء عديدة تربط نجاح حوكمة الشركات بنجاح لجان التدقيق في أداء عملها بشكل سليم في الشركات ، و إن أي فشل سواء في دور أو عضوية أو كفاءة أو التزام لجنة التدقيق يؤدي الى أحداث فجوة في تطبيق حوكمة الشركات و صعوبة الحصول على نتائج سليمة عند تطبيقه (حماد: 2005 : 149)

إن إنشاء لجان التدقيق في الشركات أدى الى العديد من المنافع لقسم التدقيق داخل الشركة و خاصة للتدقيق الداخلي ، فلجنة التدقيق تقوم بأختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي و توفير احتياجات هذا القسم و الأجتماع المستمر مع القائمين بالتدقيق الداخلي لحل المشاكل التي قد تنشأ بين المدققين الداخليين و مجلس الإدارة أو الإدارة بكل مستوياتها ، و في هذا الصدد أكدت بحوث علمية وجود علاقة تكاملية بين لجان التدقيق و التدقيق الداخلي ، و التأكيد على أهمية لجان التدقيق في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي من خلال زيادة فاعلية المدققين الداخليين و تدعيم أستقلاليتهم ، و من ناحية أخرى فإن وجود لجان التدقيق سوف يمكن المدققين الداخليين من زيادة تفاعلهم مع المدقق الخارجي بأعتبار إن أحد مسؤوليات لجنة التدقيق هو التنسيق و زيادة الأتصال بين المدقق الخارجي و المدققين الداخليين بالشكل الذي يساعد كلا الطرفين بالوفاء بالتزاماته و مسؤولياته و زيادة أمكانية الأعتداد على المعلومات و التقارير المالية و التي ينتجها النظام المحاسبي في الشركة (سليمان:2006: 147-148)

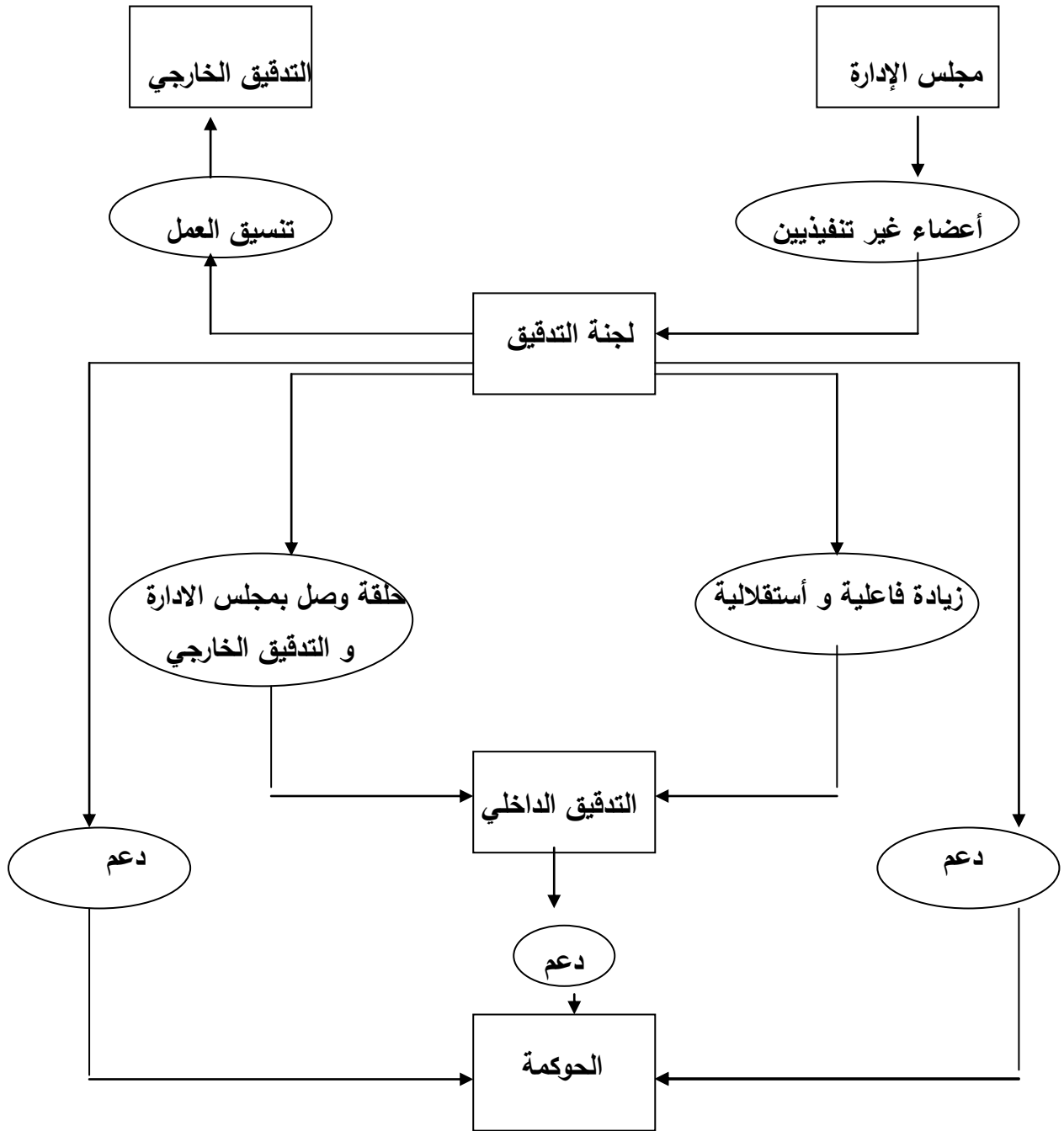
و يتلخص عمل لجان التدقيق في الأشراف الفعال على عملية أعداد التقارير المالية و أظهر هذه التقارير بجودة و كفاية عالية ، وكذلك العمل على حماية حقوق حملة الأسهم و أصحاب المصلحة الآخرين ، و من الواضح أنه لكي تكون لجان التدقيق فعالة في أشرافها على عملية أعداد التقارير المالية فإنها لا يمكن أن تعمل من فراغ ، و نظراً لأن هذه اللجان تعتمد على المعلومات التي تُقدم إليها من الإدارة المالية العليا و موظفي التدقيق الداخلي و المدققين الخارجيين للقيام بمسؤولياتها لذا فمن المهم أن تقوم هذه اللجنة بخلق حوار مفتوح و حر و صريح و منظم مع كل من أولئك المشاركين مع هذه اللجان في العمل ، وفي الواقع فإن المحاسبة المالية و عملية أعداد التقارير المالية ذات الجودة العالية التي تمثل الهدف النهائي للعملية لا يمكن أن تُنتج إلا من خلال الأتصالات الفعالة بين أولئك المشاركين فيها .

(سلطان:2005: 213)

و بذلك فإن لجان التدقيق تكون حلقة الوصل بين التدقيق الداخلي و مجلس الإدارة و التدقيق الخارجي ، و كل ذلك يصب في تدعيم و أسناد حوكمة الشركات و ضمان أستمرار و سلامة تطبيقه . و الرسم الآتي يوضح

الشكل (1) :

دور لجان التدقيق في التدقيق الداخلي



المصدر : من أعداد الباحثين

و بذلك فإن التدقيق الداخلي أصبح يضطلع بمسؤولية واسعة تجاه الشركة نفسها و تجاه حملة الأسهم و أصحاب المصلحة الآخرين في الشركة ، بالإضافة الى قيام التدقيق الداخلي بدور تقديم الخدمات الاستشارية للشركة و يسهم أسهاماً كبيراً في توفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات داخل الشركة و خارجها مما يؤدي بدوره الى الأستخدام الفعال للموارد التنظيمية

النادرة للشركة، و أهم سمات تطور التدقيق الداخلي هي ظهور تقويم و تحسين عمليات حوكمة الشركات كأحد أهدافه ، إذ أصبح التدقيق الداخلي جزءاً متمم و ضروري في هيكل حوكمة الشركات من خلال دوره في التقويم و التحقق و المساءلة و أضفاء الثقة على عمليات الإدارة و التقارير المالية ، فضلاً عن أسهامه من خلال حوكمة الشركات في المحافظة على أموال الشركة و حسن استثمارها في سبيل زيادة قيمة الشركة من خلال رفع القيمة السوقية لأسهمها في اسواق الاوراق المالية و كل ذلك يصب في حماية حقوق حملة الأسهم و بخاصة صغارهم و هذا بحد ذاته يمثل جل أهداف حوكمة الشركات...

الجانب العملي

مقدمة

تظهر الحاجة الملحة لحوكمة الشركات الفصل بين الملكية و الادارة في الشركات المساهمة ، أن أغلب حملة الاسهم الذين يستثمرون أموالهم في هذه الشركات ليس لديهم الخبرة و الوقت اللازمان لتشغيل مثل هذه الشركات و ضمان أنجاحها ، و نتيجة لذلك يقوم حملة الاسهم بانتخاب مجالس ادارة تقوم بدورها بتعيين مديرين تنفيذيين أصحاب خبرة و كفاءة في إدارة هذه الشركات ، و غالباً ما لا يكون لديهم عدد كبير من الاسهم في هذه الشركات و من ثم فإنهم لن يتحملوا عبء الخسارة فيما إذا تحققت أو فشلت الوحدة ممثلة بأدارتها في أدائها ، و نتيجة لذلك فقد يقوم المديرون أو أعضاء مجلس الادارة باتخاذ إجراءات تضر بقيمة حملة الاسهم ، أو قد يقدمون على الافراط في مستوى المخاطرة إذا ما أصبحت مناصبهم مهددة أو بالعكس فقد لا يقومون بالمخاطرة بدرجة كافية عندما يكون لديهم احساس بالإطمئنان على مناصبهم أو قد يتراجعون للخلف كنوع من التواطؤ في عملية أستحواذ أو ما شابه ذلك ، أو قد يقومون بالعمل في صناعات هابطة يشعرون بإمكانيتهم على تشغيلها بسهولة أكثر من غيرها من الصناعات حتى لو كانت غيرها أكثر ربحية و يسهل فعل كل ذلك في حالة غياب تدقيق داخلي مستقل و كفوء و يفنقر الى معايير حديثة تحكم عمله في ظل المستجدات الاقتصادية .

وبعد كل هذه الانماط السلوكية المتوقعة يمكن اعتبار الشركات المساهمة الارض الخصبة لأستيعاب حوكمة الشركاتو أنجاحه بأوسع مدى ممكن ، لأنها من أمس أشكال الشركات حاجة لتطبيق حوكمة الشركاتو الاستفادة من نتائج هذا التطبيق ، إذ إن أهم أهداف حوكمة الشركاتو حماية صغار حملة الاسهم و الآخرين من أصحاب المصلحة ، و حملة الاسهم لا يمكن أيجادهم إلا في الشكل التساهمي من أشكال الشركات ، و هناك أهداف عدة مهمة أخرى لحوكمة الشركاتكلها تصب في الهدف الرئيسي لحوكمة الشركاتو المتمثل في تعظيم قيمة حملة الاسهم و الذي لا يتحقق إلا بتعظيم قيمة الشركة الذي يمكن الوصول إليه من خلال منح التدقيق الداخلي الصلاحيات التي تسمح له بأخذ دور ه

في وضع استراتيجيات الشركة مع الادارة و كذلك مراقبة تنفيذها و تقويم نظم الرقابة الداخلية و ادارة المخاطر و كل الامور التي نصت عليها المعايير الصادرة من "IIA" .
و كما تم ذكره سابقاً في المنهجية سيتم تطبيق البحث في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال أستمارة استبيان و تحليل نتائجها بموجب أساليب أحصائية و سيتم أرفاق أستمارة الاستبيان و النتائج الاحصائية في نهاية البحث .
أولاً: مدى تطور التدقيق الداخلي لتدعيم تطبيق حوكمة الشركات

بعد الاحداث الاقتصادية المهمة التي تمثلت بأنهييار شركات عالمية كبرى ، و التي كانت أهم أسباب أنهييارها أزمة الثقة الناتجة عن ضعف الاداء الرقابي و التدقيق الداخلي في الشركات المنهارة ، أذ أخذ التدقيق الداخلي أهمية كبيرة كونه الاساس الذي يرتكز عليه حوكمة الشركات في ظل الفصل بين الملكية و الادارة ، إذ يقوم التدقيق الداخلي من منظور حوكمة الشركات بدور مهم أذ يأخذ على عاتقه تقويم نظم الرقابة الداخلية و العمل على تطويرها و كذلك تقويم و إدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة و من خلال الفقرات التالية يمكن التوصل الى مدى تطور التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة عينة البحث لتدعيم تطبيق حوكمة الشركات:
1- يعد تعظيم قيمة حملة الاسهم و حماية حقوق صغارهم هو الهدف الاول و الأهم من وراء تطبيق حوكمة الشركات و الذي يتحقق بشكل مباشر من خلال زيادة القيمة السوقية للأسهم ، و أبرز الحقوق للاقلية من حملة الاسهم هي الحقوق التصويتية ، و يتضح من الاجابات عدم تمكن التدقيق الداخلي من القيام بهذا النوع من التدقيق للتأكد من ممارسة صغار حملة الأسهم لحقوقهم التصويتية ، إذ كانت غير متفقة مع إمكانية التأكد لعدم وجود صلاحيات لدى القائمين بالتدقيق الداخلي ، و كان عدم الاتفاق بنسبة (67.3%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أقل من الوسط الفرضي بلغ (2.35) يتجه نحو عدم الاتفاق و عدم الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.520) .

2- و كان نفس الرأي عن مدى أطلاع صغار حملة الاسهم على الكشوفات المالية حال صدورها بسبب عدم سعي الشركة لأیصالها لهم بأسرع وقت ممكن ، و كان عدم الاتفاق بنسبة (53.8%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أقل من الوسط الفرضي بلغ (2.56) يتجه نحو عدم الاتفاق و عدم الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.669) .

*الوسط الفرضي نحصل عليه من تقسيم مجموع البدائل على عدد البدائل بما انه تم أستعمال المقياس الخماسي في الاستبانة فان الوسط الفرضي = 1+2+3+4+5 = 15 و هو مجموع البدائل يتم تقسيمه على عدد البدائل الذي يمثل نوع المقياس أي 5 فيكون الوسط الفرضي = 3 ، و يتم مقارنة الوسط الحسابي المرجح به ، فإذا كان الوسط الحسابي أكبر من 3 فإنه يتجه نحو الاتفاق و الاتفاق التام ، أما إذا كان الوسط الحسابي أقل من 3 فإنه يتجه نحو عدم الاتفاق و عدم الاتفاق التام

3- و كذلك نفس الرأي عن إمكانية أبداء صغار حملة الاسهم آرائهم في تعيين أعضاء مجلس الإدارة ، أذ لا يسمح للتدقيق الداخلي بالدخول في مجالات كهذه في الشركة ، و جاءت الاجابات غير متفقة بنسبة (80.8%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أقل من الوسط الفرضي بلغ (2.25) يتجه نحو عدم الاتفاق و عدم الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.556) .

4- لا يسمح للمدققين الداخليين بتدقيق استراتيجية الإدارة لمعرفة توجهاتها نحو تعظيم قيمة الشركة من خلال تعظيم القيمة السوقية للأسهم التي تؤدي الى تعظيم قيمة حملة الاسهم من خلال حماية مصالحهم ، إذ لا تقوم الإدارة بنشر استراتيجيتها العامة و لا تسمح بوصول التدقيق الداخلي إليها بل كل ما تحاسب عليه هو النتائج ، و جاءت الاجابات عن مدى السماح للمدققين الداخليين بتدقيق استراتيجية الإدارة لمعرفة توجهها بعدم الاتفاق بنسبة (75%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أقل من الوسط الفرضي بلغ (2.33) يتجه نحو عدم الاتفاق و عدم الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.678) .

5- تعد المعايير الدولية و ما أتصفت به من مرونة لأصدار معايير محلية مشتقة منها لتلائم البيئة الاقتصادية للبلد الذي تطبق فيه هذه المعايير مسألة مهمة جدا تؤدي الى توفير قواعد عمل واضحة و محددة تسهل أمر المساءلة عن مدى صحة العمليات و توجه خطوات تدقيقها بالاتجاه الصحيح ، لذا أتفقت الاجابات أتفاقاً تاماً على ألزام المدققين بالعمل بموجب معايير التدقيق المحلية و الدولية و بنسبة (92.3%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أكبر من الوسط الفرضي بلغ (4.87) يتجه نحو الاتفاق و الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.486) .

6- و توصلأ مع الفقرة السابقة و بغرض التوضيح تم السؤال عن المعايير بالشكل الآتي :

- تبين إن العاملين بالتدقيق الداخلي يمتلكون معرفة و دراية محدودة عن معايير التدقيق الدولية أذ جاءت الاجابات متفقة الى حد ما و بنسبة (82.7%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أقل من الوسط الفرضي بلغ (2.83) يتجه نحو عدم الاتفاق و عدم الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.513) .

- و قد جاءت الاجابات متشابهة مع الفقرة السابقة عندما تبين إن العاملين لا يمتلكون معرفة و دراية كافية عن معايير المحاسبة الدولية ، أذ أتفقت الاجابات الى حد ما و بنسبة (76.9 %) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أقل من الوسط الفرضي بلغ (2.67) يتجه نحو عدم الاتفاق و عدم الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.810) .

- بينما يمتلك المدققين الداخليين معرفة و دراية كافية عن المعايير المحلية سواء التي تخص المحاسبة أو التدقيق و الصادرة عن مجلس المعايير العراقي ، إذ جاءت الاجابات متفقة تماماً بنسبة (94.2%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أكبر من الوسط الفرضي بلغ (4.88) يتجه نحو الاتفاق و الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.471) .
- و بالمقابل أجمعت عينة البحث على أملاك المدققين الداخليين معرفة و دراية كافية بالقوانين و التعليمات الصادرة من الجهات القطاعية ، إذ جاءت الاجابات متفقة تماماً بنسبة (98.1%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أكبر من الوسط الفرضي بلغ (4.98) يتجه نحو الاتفاق و الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.193)
- 7- و التدقيق الداخلي من منظور حوكمة الشركات أصبحت اهم وظائف التدقيق الداخلي من منظور حوكمة الشركات هي تحديد و تقويم عمليات إدارة المخاطر كما تم التطرق إليه في الجانب النظري ن و قد اتفقت الاجابات على أن التدقيق الداخلي يقوم بدور فعال في إدارة المخاطر و تحديد المجالات التي تعرض الشركة الى مستوى عالي من المخاطرة ، و كان الاتفاق إذ جاءت الاجابات متفقة تماماً بنسبة (61.5%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أكبر من الوسط الفرضي بلغ (3.52) يتجه نحو الاتفاق و الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.671) .
- 8- و الوظيفة الثانية التي دخلت ضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات هي وظيفة تقويم نظم الرقابة الداخلية بشكل دوري لتحديد المشاكل التي ممكن أن تظهر فيها و العمل على تقديم حلول لها ، و أنفقت الاجابات تماماً بنسبة (78.8%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أكبر من الوسط الفرضي بلغ (4.69) يتجه نحو الاتفاق و الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.643) .
- 9- و بالتتابع مع وظيفة تقويم نظم الرقابة الداخلية و نفس الشيء بالنسبة لتطوير هذه النظم بما يواكب التطور الحاصل في عمليات و أنشطة الشركة و القطاع المصرفي ، و جاءت الاجابات متفقة مع هذا الاتجاه بنسبة (63.5%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أكبر من الوسط الفرضي بلغ (3.83) يتجه نحو الاتفاق و الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.585) .
- 10- و من ضمن الجوانب المهمة التي تقع على التدقيق الداخلي هي مسؤولية التأكد من مدى كفاية الافصاح في التقارير المالية التي تصدرها الشركة عن طريق تدقيقها و التأكد من احتوائها على الاتي :

- أتفقت الاجابات بشكل تام و بنسبة (98.1%) من عينة البحث على إن التدقيق الداخلي يتضمن الافصاح الكافي عن تقرير مجلس الادارة و تقرير مراقب الحسابات و الميزانية العمومية و الحسابات الختامية و خطة توزيع الارباح و نسبة الاحتجاز ، و كان الوسط الحسابي عن هذه الفقرات أكبر من الوسط الفرضي بلغ (4.98) يتجه نحو الاتفاق و الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.139) .
- و كذلك يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من الافصاح عن سياسات الشركة و أهدافها المستقبلية و لكن بنسبة أقل ، إذ كانت الاجابات متفقة تماماً بنسبة (76.9%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أكبر من الوسط الفرضي بلغ (4.52) يتجه نحو الاتفاق و الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.918) .
- اما عن دور التدقيق في ضمان الافصاح الكافي حول أسماء أعضاء مجلس الادارة و مقدار مكافآتهم و عدد الاسهم التي يمتلكونها في الشركة ، و أسماء كبار حملة الاسهم و عدد اسهمهم و المدير المفوض و العرض التفصيلي لأسلوب تحديد تعويضاته و مجموع ما يتقاضاه سنوياً بمتوسط نسبة (84.6%) من عينة البحث ، و متوسط وسط حسابي أكبر من الوسط الفرضي بلغ (4.02) يتجه نحو الاتفاق و الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.382) .

11- و تواملا مع دور التدقيق الداخلي في التأكد من تحقق مستوى كافي من الافصاح ، ينبغي أن يكون للتدقيق الداخلي دور في ضمان العدالة في الافصاح من خلال ضمان وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية في الفقرة 10 أو أي معلومات إضافية الى حملة الاسهم و أصحاب المصلحة لتزويدهم بما يساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المستقبلية ، و قد جاءت الاجابات متفقة بمتوسط نسبة (66.3%) من عينة البحث ، و وسط حسابي أكبر من الوسط الفرضي بلغ (3.66) يتجه نحو الاتفاق و الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.677) .

12- كما كما هو معروف للمختصين ، فإن التعويضات تعد آلية حوكمة الشركات المعقدة لما لها من تأثير كبير و مباشر في شكل التحفيز الذي يتم خلقه أنعكاساً للتعويضات الممنوحة للموظفين و بخاصة المدير المفوض الذي يعد أعلى سلطة تنفيذية في الشركة و توجيه أدائه لصالح تحقيق مصلحة حملة الاسهم و الآخرين من أصحاب المصلحة ، لذا فمن الضروري عند أعداد هيكل الحوافز و التعويضات يتم أشراك كافة الاقسام المؤثرة في هذا الموضوع في الشركة و بخاصة قسم التدقيق الداخلي ، و يتضح محدودية دور التدقيق الداخلي في تصميم و أعداد هيكل الحوافز و التعويضات الممنوحة لأعضاء مجلس الادارة و المدير المفوض إذ جاءت الاجابات بعدم الاتفاق بمتوسط نسبة (89.4%) من عينة

البحث ، و متوسط وسط حسابي أقل من الوسط الفرضي بلغ (2.01) يتجه نحو عدم الاتفاق و عدم الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.329) .
بينما في أعداد هيكل تعويضات الإدارة التنفيذية ينتقل دور التدقيق اداخلي من عدم التأثير الى التأثير المحدود ن أذ أتفقت الاجابات الى حد ما بأشراك التدقيق الداخلي في أعداد هيكل التعويضات بنسبة (59.6%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أقل من الوسط الفرضي بلغ (2.88) يتجه نحو عدم الاتفاق و عدم الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.078) .

13- من المفترض أن تقدم كل شركة مساهمة تسهيلات خاصة للعاملين فيها لمساعدتهم على شراء أسهم من هذه الوحدة و ذلك لمنحهم شعوراً أنهم يملكون جزءاً من هذه الوحدة التي يعملون و هذا يمنحهم دافعية و حافزاً كبيراً للعمل ، و لكن معظم الشركات لا تنقل هذا الاسلوب الى الواقع العملي ، أذ أتفقت الاجابات الى حد ما بوجود مثل هذه التسهيلات و بنسبة (57.5%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أقل من الوسط الفرضي بلغ (2.38) يتجه نحو عدم الاتفاق و عدم الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.530) .

14 - نتيجة للقصور الكبير في الشركات في العراق في الجوانب التثقيفية مثل الدورات التأهيلية و الحلقات و المؤتمرات النقاشية التي يفترض أن يتم طرح المفاهيم و التقنيات الجديدة فيها ، فقد أتضح عدم اطلاع المدققين الداخليين على مفاهيم حوكمة الشركات أو مبادئه أو قواعده أو أهدافه ، أذ جاءت الاجابات غير متفقة بنسبة (78.8%) من عينة البحث ، و بوسط حسابي أقل من الوسط الفرضي بلغ (2.06) يتجه نحو عدم الاتفاق و عدم الاتفاق التام ، و بأنحراف معياري بلغت قيمته (0.419) .

و الجدول الاتي يوضح نتائج تقويم التطور الحاصل في التدقيق الداخلي باتجاه تطبيق حوكمة الشركات

جدول رقم (10) : تقويم مدى تطور التدقيق الداخلي لتدعيم تطبيق حوكمة الشركات.

| ت | الاسئلة | أتفق تماما | | أتفق | | الى حد ما | | لا أتفق | | لا أتفق تماما | | وسط حسابي | أنحراف معياري |
|---|---|------------|---|------|-----|-----------|------|---------|------|---------------|---|-----------|---------------|
| | | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % | | | | |
| 1 | يتأكد التدقيق الداخلي في ممارسة صغار حملة | - | - | 1 | 1.9 | 16 | 30.8 | 35 | 67.3 | - | - | 2.35 | .250 |

| | | | | | | | | | | | | | |
|------|------|------|---|------|----|------|----|------|----|------|----|--|---|
| | | | | | | | | | | | | الأسهم لحقوقهم التصويتية | |
| .669 | 2.56 | - | - | 53.8 | 28 | 36.5 | 19 | 9.6 | 5 | - | - | يطلع صغار حملة الأسهم على الكشوفات المالية للشركة حال صدورها . | 2 |
| .556 | 2.25 | - | - | 80.8 | 42 | 13.5 | 7 | 5.8 | 3 | - | - | يبيد صغار حملة الأسهم آرائهم في تعيين أعضاء مجلس الإدارة . | 3 |
| .678 | 2.33 | - | - | 75 | 39 | 21.2 | 11 | - | - | 3.8 | 2 | يسمح للمدققين الداخليين بتدقيق استراتيجيات مجلس الإدارة ومدى توجهها نحو تعظيم قيمة حملة الأسهم من خلال حماية مصالحهم . | 4 |
| .486 | 4.87 | - | - | - | - | 5.8 | 3 | 1.9 | 1 | 92.3 | 48 | يتم إلزام القائمين بالتدقيق الداخلي على العمل بموجب معايير التدقيق الدولية والمحلية | 5 |
| | | | | | | | | | | | | يمتلك العاملون بالتدقيق الداخلي معرفة ودراية كافية عن:- | 6 |
| .513 | 2.83 | 3.8 | 2 | 11.5 | 6 | 82.7 | 43 | 1.9 | 1 | - | - | أ - معايير التدقيق الدولية . | |
| .810 | 2.67 | 17.3 | 9 | 1.9 | 1 | 76.9 | 40 | 3.8 | 2 | - | - | ب - معايير المحاسبة الدولية | |
| .471 | 4.88 | - | - | - | - | 5.8 | 3 | - | - | 94.2 | 49 | ج - المعايير المحلية للفقرتين أ وب (الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة العراقي) . | |
| .139 | 4.98 | - | - | - | - | - | - | 1.9 | 1 | 98.1 | 51 | د - القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات القطاعية | |
| .671 | 3.52 | - | - | 9.6 | 5 | 28.8 | 15 | 61.5 | 32 | - | - | يقوم التدقيق الداخلي بدور فعال في إدارة | 7 |

| | | | | | | | | | | | | | |
|------|------|---|---|---|---|------|----|------|----|------|----|---|----|
| | | | | | | | | | | | | المخاطر من خلال تحديد وتقويم المجالات الهامة التي تكون عرضة للمخاطر داخل الشركة سواء كانت هذه المخاطر انتمائية او ناتجة عن العمليات المصرفية الأخرى وغيرها من المخاطر . | |
| .643 | 4.69 | - | - | - | - | 9.6 | 5 | 11.5 | 6 | 78.8 | 41 | يعمل التدقيق الداخلي على إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية والعمل على تحديد المشاكل الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها . | 8 |
| .585 | 3.83 | - | - | - | - | 26.9 | 14 | 63.5 | 33 | 9.6 | 5 | يعمل التدقيق الداخلي على تطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات وانشطة الشركة | 9 |
| | | | | | | | | | | | | يضمن التدقيق الداخلي المستوى الكافي من الإفصاح عن طريق تدقيق التقارير المالية السنوية او المرحلية والتأكد من احتوائها على - : | 10 |
| .139 | 4.98 | - | - | - | - | - | - | 1.9 | 1 | 98.1 | 51 | أ - تقرير مجلس الإدارة . | |
| .139 | 4.98 | - | - | - | - | - | - | 1.9 | 1 | 98.1 | 51 | ب - تقرير مراقب الحسابات | |
| .139 | 4.98 | - | - | - | - | - | - | 1.9 | 1 | 98.1 | 51 | ج - الميزانية العمومية والحسابات الختامية الأخرى | |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|-------|------|------|---|------|----|------|----|------|----|------|----|---|----|---|
| .139 | 4.98 | - | - | - | - | - | - | 1.9 | 1 | 98.1 | 51 | ع - خطط توزيع الأرباح الحالية وشبه الأرباح المحتجزة | | |
| .918 | 4.52 | - | - | 3.8 | 2 | 17.3 | 9 | 1.9 | 1 | 76.9 | 40 | هـ - سياسة الشركة وأهدافها المستقبلية | | |
| .358 | 4.10 | - | - | - | - | 1.9 | 1 | 86.5 | 45 | 11.5 | 6 | و - أسماء أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم وعدد أسهمهم | | |
| .409 | 4.10 | - | - | - | - | 3.8 | 2 | 82.7 | 43 | 13.5 | 7 | ز - أسماء كبار المساهمين وعدد أسهمهم | | |
| .379 | 3.88 | - | - | - | - | 13.5 | 7 | 84.6 | 44 | 1.9 | 1 | ح - المدير المفوض وأسلوب تحديد تعويضاته ومجموع ما تقاضاه سنوياً | | |
| | | | | | | | | | | | | | 11 | يضمن التدقيق الداخلي العدالة في الإفصاح من خلال التدقيق عن وصول المعلومات أعلاه الواردة في التقارير المالية او أي معلومات إضافية يسمح الإفصاح عنها حسب الحاجة الجهة المستلمة لهذه المعلومات واهم هذه الجهات هي:- |
| .637 | 3.71 | - | - | 5.8 | 3 | 21.2 | 11 | 69.2 | 36 | 3.8 | 2 | أ - حملة الأسهم | | |
| .718 | 3.62 | - | - | 9.6 | 5 | 23.1 | 12 | 63.5 | 33 | 3.8 | 2 | ب - أصحاب المصلحة الآخرين (المقرضين ، المجهزين ، المودعين) | | |
| | | | | | | | | | | | | | 12 | يتم إشراك التدقيق الداخلي في إعداد هيكل التعويضات والحوافز :- |
| .277 | 1.96 | 5.8 | 3 | 92.3 | 48 | 1.9 | 1 | - | - | - | - | أ - مجلس الإدارة . | | |
| .366 | 2.06 | 3.8 | 2 | 86.5 | 45 | 9.6 | 5 | - | - | - | - | ب - المدير المفوض | | |
| 1.078 | 2.88 | 17.3 | 9 | 3.8 | 2 | 59.6 | 31 | 11.5 | 6 | 7.7 | 4 | ج - الإدارة التنفيذية | | |
| .530 | 3.38 | - | - | 1.9 | 1 | 57.7 | 30 | 40.4 | 21 | - | - | هناك عمليات تسهيل | 13 | |

| | | | | | | | | | | | | | |
|------|------|-----|---|------|----|------|---|---|---|---|---|---|----|
| | | | | | | | | | | | | لشراء المدققين الداخليين وبقية الموظفين لأسهم من الشركة التي يعملون بها . | |
| .461 | 2.06 | 7.7 | 4 | 78.8 | 41 | 13.5 | 7 | - | - | - | - | يوجد لدى المدققين الداخليين اطلاع على مفاهيم حوكمة الشركات والممارسات وقواعده وأهدافه . | 14 |

يعد التدقيق الداخلي أداة رقابية تجنب الشركات حالات التعثر و الإفلاس و تعد من الآليات المهمة لحوكمة الشركات، و قد أتضح من التحليل السابق إن التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة عينة البحث قد أخذ بالتطور من منظور حوكمة الشركات فقد دخل في صلب عمله تقويم نظم الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر ، و كذلك ألزام المدققين الداخليين للعمل بموجب معايير التدقيق المحلية و الدولية ، و يعمل التدقيق الداخلي على ضمان أهم مبادئ حوكمة الشركات و هو الإفصاح إذ يضمن كفاية الإفصاح عن الخطوط العامة لمحتويات التقرير السنوي للشركة المساهمة ، و كذلك العدالة في الإفصاح الى حملة الاسهم و الاخرين من اصحاب المصلحة مما يؤدي الى اتخاذ قرارات استثمارية صائبة من قبل حملة الاسهم الحاليين و جذب اكثر لحملة الاسهم المتوقعين الامر الذي يؤدي الى زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة .

و لكن تتجسد أوجه القصور في التدقيق الداخلي في عدم أمكانيته من تأدية دور فعال في التأكد من ممارسة صغار حملة الاسهم لحقوقهم و عدم تمكنه من دعم موقف صغار حملة الاسهم من حيث إمكانية اطلاعهم على الكشوفات المالية حال صدورها أو أبداء آرائهم في تعيين أعضاء مجلس الادارة ، و كذلك عدم قدرتهم على تدقيق ستراتيجية الشركة ، و عدم قدرتهم على جعل الادارة تقوم بالإفصاح عن اسماء أعضاء مجلس الادارة و كبار حملة الاسهم و مقدار ما يمتلكونه من اسهم ، و كذلك توضيح الاسلوب الذي يتم بموجبه تعويض المدير المفوض و مقدار ما يتقاضاه من تعويضات و حوافز ، و عدم أشراك التدقيق الداخلي في أعداد هيكل التعويضات لمجلس الادارة و المدير المفوض ، و من نتائج قصور التنقيف بالمفاهيم الجديدة عدم أمتلاك المدققين الداخليين أمام كافي بالمعايير الدولية و الاكتفاء بالمعايير المحلية و القوانين الصادرة من الجهات القطاعية ، و كذلك عدم اطلاعهم على مفهوم حوكمة الشركات و تأثيراته في التدقيق الداخلي .

ثانياً : تفسير نتائج التحليل العاملي

بعد أن تم اللجوء الى استخدام الوسط الحسابي المرجح و ذلك لمقارنته بالوسط الفرضي و التوصل الى التحديد الدقيق لأتجاه الفقرة سواء بأتجاه الاتفاق أو عدم الاتفاق ، تم بعدها الجوء الى استخدام أسلوب التحليل العاملي الذي يساعد على الوصول الى نتائج العلاقة بين عدد كبير من المتغيرات تمثل الاسئلة التي تم توجيهها في أستمارة الاستبيان بدلالة المتغيرات الاساسية التي تمثلها الفرضيات الفرعية الثلاث و ذلك بغرض معرفة ما إذا كانت المتغيرات المتمثلة بالاسئلة لها علاقة بالفرضية و قياس مدى تأثيرها، و كذلك قياس مدى مساهمة الفرضية في قيمة الشركة و دفعها نحو الارتفاع .و من المتعارف عليه إن أي متغير يكون نسبة تأثيره أقل من 0.30 يتم أهماله ، و قد أخذت جميع المتغيرات أكثر من 0.30 كنسبة تأثير و ذلك يعني أن المتغيرات المتمثلة بأسئلة أستمارة الأستبيان تمثل الدراسة أفضل تمثيل و سوف يتم أخذ هذه المتغيرات بنسبة 100% بنظر الاعتبار و العمل على تفسير نتائجها .

• تأثير التدقيق الداخلي المستقل والكفوء في خلق قيمة اضافية للشركة

يوضح الجدول رقم (14) ترتيب الفقرات الخاصة بالتدقيق الداخلي حسب نسبة تأثير

كل فقرة في خلق قيمة اضافية للشركات عينة البحث :

جدول رقم (14) : تأثير تدقيق داخلي مستقل و كفوء في خلق قيمة اضافية للشركات

| ت | الفقرة | نسبة التأثير في زيادة القيمة السوقية |
|---|--|--------------------------------------|
| 1 | ضمان التدقيق الداخلي المستوى الكافي من الافصاح عن تقرير مراقب الحسابات | 0.89 |
| 2 | تدقيق مدى عدالة الافصاح عن التقارير المالية أو أي معلومات إضافية يسمح بالافصاح عنها لحملة الاسهم | 0.86 |
| 3 | أشراك التدقيق الداخلي في أعداد هيكل التعويضات للإدارة التنفيذية | 0.85 |
| 4 | أمتلاك المدققين معرفة ودراية كافية بالقوانين و التعليمات الصادرة من الجهات القطاعية | 0.83 |
| 5 | أخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية من قبل التدقيق الداخلي لتحديد المشاكل الموجودة فيها و العمل على تصحيحها | 0.82 |
| 6 | ألزام المدققين الداخليين للعمل بموجب معايير التدقيق المحلية و الدولية | 0.81 |

| | | |
|------|--|----|
| 0.81 | أمتلاك المدققين معرفة ودراية كافية بمعايير المحاسبة الدولية | 7 |
| 0.81 | ضمان التدقيق الداخلي المستوى الكافي من الإفصاح عن أسلوب تحديد تعويضات المدير المفوض | 8 |
| 0.79 | أمتلاك المدققين معرفة ودراية كافية بمعايير التدقيق الدولية | 9 |
| 0.79 | ضمان التدقيق الداخلي المستوى الكافي من الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة | 10 |
| 0.76 | تأكد التدقيق الداخلي من ممارسة صغار حملة الاسهم لحقوقهم التصويتية | 11 |
| 0.76 | دور التدقيق الداخلي في تحديد و إدارة المخاطر | 12 |
| 0.76 | أشراك التدقيق الداخلي في أعداد هيكل التعويضات للمدير المفوض | 13 |
| 0.71 | دور التدقيق الداخلي في تطوير نظم الرقابة الداخلية | 14 |
| 0.70 | عمليات تسهيل شراء المدققين الداخليين و بقية الموظفين لأسهم المصرف الذي يعملون فيه | 15 |
| 0.69 | ضمان التدقيق الداخلي المستوى الكافي من الإفصاح عن خطط توزيع الارباح و نسب الاحتجاز | 16 |
| 0.64 | تدقيق مدى أطلاع صغار حملة الاسهم على الكشوفات المالية حل صدورها | 17 |
| 0.64 | أمتلاك المدققين معرفة ودراية كافية عن المعايير المحلية سواء كانت تخص المحاسبة أو التدقيق | 18 |
| 0.58 | ضمان التدقيق الداخلي المستوى الكافي من الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة و مكافآتهم و مقدار ما يمتلكونه من أسهم | 19 |
| 0.56 | أمام المدققين الداخليين بمفهوم التحكم المؤسسي | 20 |
| 0.55 | ضمان التدقيق الداخلي المستوى الكافي من الإفصاح عن الميزانية السنوية و الحسابات الختامية | 21 |
| 0.52 | ضمان التدقيق الداخلي المستوى الكافي من الإفصاح عن أسماء كبار حملة الاسهم و عدد أسهمهم | 22 |
| 0.50 | أشراك التدقيق الداخلي في أعداد هيكل التعويضات لأعضاء مجلس الإدارة | 23 |
| 0.48 | أبداء صغار حملة الاسهم آرائهم في تعيين أعضاء مجلس الإدارة | 24 |
| 0.43 | تدقيق مدى عدالة الإفصاح عن التقارير المالية أو أي معلومات إضافية يسمح بالأفصاح عنها الى أصحاب المصلحة الاخرين و منهم المقرضين و المودعين و غيرهم | 25 |
| 0.41 | السماح للمدققين الداخليين تدقيق ستراتيجية مجلس الإدارة لمعرفة مدى توجهها نحو تعظيم قيمة حملة الأسهم (زيادة القيمة السوقية) من خلال حماية مصالحهم | 26 |
| 0.38 | ضمان التدقيق الداخلي المستوى الكافي من الإفصاح عن سياسة الوحدة الاقتصادية | 27 |

يتضح لنا من الجدول السابق تأثير الفقرات أعلاه في التدقيق الداخلي يتسنى له أخذ دوره في خلق قيمة اضافية للشركات ، إذ بلغ تأثير تدقيق الافصاح الكافي عن تقرير مراقب الحسابات نسبة 0.89 يليه تأثير تدقيق العدالة في لحملة الاسهم ب 0.86 ، و هكذا تتوالى الفقرات حتى السماح للمدققين الداخليين بتدقيق استراتيجية مجلس الادارة و مدى توجهها نحو تعظيم قيمة حملة الاسهم و تدقيق الافصاح الكافي عن سياسة الشركة التي كانت مساهمة تأثيرها 0.38 ، اما عن نسبة التدقيق الداخلي في خلق قيمة اضافية للشركات فقد وصلت الى (72.62) ، و هي نسبة مؤثرة في دفع قيمة الشركة نحو الزيادة .

الاستنتاجات و التوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1. يمثل حوكمة الشركات ألتقاء الممارسات و الاجراءات السليمة ، و تعمل هذه الاجراءات و الممارسات بموجب معايير و قواعد تحكمها بصورة ملزمة و تهدف من خلال عملها الى ضمان عدم حصول التعارض بين الاهداف الاستراتيجية للشركة و أسلوب عمل الادارة في تحقيق تلك الاهداف و يكون ذلك من خلال تحفيز الادارة بشكل ايجابي للعمل بموجب الاخلاقيات المقبولة في بيئة الاعمال و تقويم و رقابة أداء هذه الادارة .
2. يقوم التدقيق الداخلي بأضافة قيمة للشركة من خلال الوظائف التي أصبح يضطلع بأدائها في إطار حوكمة الشركات و التي تشمل توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها، و تقويم نظام الرقابة الداخلية و تقويم إدارة المخاطر و تقويم ألتزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات .
3. لضمان صحة تطبيق سليم لحوكمة الشركات هناك لجان تعتبر داعمة لسلامة هذا التطبيق منها لجنة التدقيق التي تقوم بتوفير الاستقلالية الكاملة لكل من المدقق الداخلي و المدقق الخارجي و خلق حوار مفتوح بينهما مما يؤدي الى تدعيم التدقيق بنوعيه و التأكد من دقة و موضوعية التقارير المالية ، و لجنة التعويضات و المكافآت المسؤولة عن تحديد التعويضات و المكافآت وفق أسس علمية حديثة .
4. تصل أهمية التدقيق الداخلي في معظم الشركات الى أن يرتقي بقسم مستقل بالهيكل التنظيمي للشركة، ويكون أرتباطه بمجلس الادارة غالباً الذي يقوم بدوره باختيار العاملين في التدقيق الداخلي ، و يقوم المدققين الداخليين أنفسهم بوضع استراتيجية عمل التدقيق الداخلي التي تخضع فيما بعد الى تقويم جهات خارجية مثل ديوان الرقابة المالية و غيرها .

5. يأخذ التدقيق الداخلي على عاتقه مهام كثيرة و مؤثرة في الشركة فيتولى مهمة التأكد من موثوقية التقارير ومدى ألتزام بالقوانين و التعليمات و مدى كفاية و فاعلية الانشطة و أخضاع تلك الانشطة للتدقيق الشامل ، و يظهر القصور في عدم السماح للتدقيق الداخلي بتقديم الاستشارات الى إدارة الشركة عن الملاحظات و التحفظات التي قام بتحديدھا .
6. عدم السماح للتدقيق الداخلي من التأكد من أخذ صغار حملة الاسهم لدورهم في الشركة من خلال ممارسة حقوقهم التصويتية و أطلاعهم على الكشوفات المالية للشركة حال صدورھا و كذلك أبدأء آرائهم في تعيين أعضاء مجلس الادارة ، و كذلك عدم السماح للمدققين الداخليين بتدقيق ستراتيجية الشركة و معرفة مدى توجهها نحو تعظيم قيمة حملة الاسهم .
7. هناك قصور في دور التدقيق الداخلي إذ لا يتم أشراكه في أعداد هيكل تعويضات مجلس الادارة و المدير المفوض و كذلك يتم منحه دور محدود في أعداد هيكل تعويضات الادارة التنفيذية .
8. عدم وجود أي عمليات تسهيل لشراء العاملين في الشركات لأسهم من الشركات التي يعملون فيها ، و كذلك لا يوجد لدى المدققين الداخليين أطلاع على المفاهيم الحديثة و منها مفهوم حوكمة الشركات.
9. القصور في اطلاع المدققين الداخليين على المعايير الدولية سواء التي تخص التدقيق أو المحاسبة و أكتفاؤهم بالمعايير المحلية على أضيق نطاق و القوانين و التعليمات الصادرة من الجهات القطاعية و ذلك نتيجة ألتزامهم للعمل بموجبھا .

ثانياً : التوصيات

1. إصدار مبادئ خاصة بحوكمة الشركات من دون الاستغناء عن المبادئ الدولية التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و المبادئ التي أصدرتها بقية الدول و المؤسسات المختصة و ذلك بهدف خلق مبادئ ملائمة لبيئة الاعمال العراقية بالاعتماد على التجارب العربية و الدولية .
2. ألتزام العمل بالقواعد الاساسية لحوكمة الشركات العراقية و التي تتلخص بالشفافية و المساءلة و المسؤولية و الاستقلالية و العدالة ، و كذلك ألتزامها بالافصاح عن مدى العمل بها في التقارير السنوية .
3. الاهتمام باللجان المنبثقة من الاعضاء غير التنفيذيين في مجلس الادارة و ضمان عملها بالشكل المطلوب لتدعيم عمل حوكمة الشركات و هي كالاتي :

- لجنة التدقيق التي تعمل على ضمان سلامة عمل التدقيق الداخلي و أختيار المدقق الخارجي و الربط بين التدقيق الداخلي و الخارجي و ضمان أستقلالية كلا الطرفين ، و زيادة التأكد من دقة و موضوعية التقارير المالية .
- لجنة التعويضات و المكافآت التي تعمل على تحديد تعويضات أعضاء مجلس الادارة و المدير المفوض و بقية التنفيذيين وفق أساليب علمية و دراسات مسبقة لتأثيرات و نتائج تلك التعويضات .
- لجنة حوكمة الشركات التي تعمل على تقويم مدى تطبيق الشركات لحوكمة الشركات مدى ألتزام الشركات للعمل بموجب مبادئه و معاييرها و قواعده الاساسية .
- 4. أخضاع المدققين الداخليين و أساليب عملهم الى عملية تقويم مستمرة لتحديد نقاط القوة و الضعف في عملهم ، و العمل على تطوير خبراتهم و مهاراتهم و مساعدتهم في الاطلاع على أساليب التدقيق الحديثة المتبعة في الدول المتقدمة
- 5. أذخال وظائف جديدة ضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي منها ما يلي :
 - التأكد من ممارسة صغار حملة الاسهم لحقوقهم التصويتية و أطلاعهم على التقارير المالية حال صدورها و أبداء آرائهم في تعيين أعضاء مجلس الادارة .
 - تقديم الاستشارة و المشورة الى الادارة العليا .
 - أعداد هيكل الحوافز و التعويضات سواء لمجلس الادارة و المدير المفوض و بقية التنفيذيين .
- التأكد من تحقق المستوى الكافي من الافصاح في التقارير السنوية من خلال أحتوائها على جميع المعلومات التي يحتاجها متخذو القرارات على أختلافهم ، و كذلك ضمان العدالة في الافصاح الى جميع الاطراف من حملة الاسهم و الاخرين من أصحاب المصلحة و أي جهات أخرى .
- 6. أستحداث تسهيلات لتشجيع العاملين في الشركات المساهمة لشراء أسهم من الشركة التي يعملون فيها و ذلك لتحويلهم من مجرد عاملين في هذه الشركات الى مالكين لجزءاً من رأس مالها ، و ذلك يولد لديهم حوافز أيجابية للعمل على تحقيق مصالح الشركة .
- 7. أهمية تقيد الشركات المساهمة بلائحة حوكمة الشركات لما في ذلك من مصلحة الشركات المساهمة و حملة أسهمها وكافة الأطراف الأخرى المستفيدة من القوائم المالية ، و وجوب أحتواء تلك اللائحة على تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه، وأسماء الشركات التي يكون عضو مجلس الإدارة عضواً في مجالس إدارتها، وكذلك وصف مختصر لاختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيسة مثل لجنة التدقيق ولجنة التعويضات والمكافآت، مع ذكر أسماء أعضاء اللجان ورؤسائها وعدد اجتماعاتها، وكذلك تفصيل عن

المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل من أعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار التنفيذيين بالإضافة إلى المدير المفوض والمدير المالي.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية

1. سليمان ، محمد مصطفى ، " حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الاداري " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 .
2. الواردات ، خلف عبد الله ، " التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في إطار الحوكمة المؤسسي ، القاهرة - مصر ، سبتمبر 2005 .
3. خليل ، عطا الله و ارد ، " الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الاردنية في ظل الحاكمية المؤسسية " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في إطار الحوكمة المؤسسي ، القاهرة - مصر ، سبتمبر 2005 .
4. حماد ، طارق عبد العال ، " التحليل الفني و الاساسي للأوراق المالية " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 .
5. سلطان ، عطية صلاح ، " دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لاغراض استمرار المنشأة " ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في إطار الحوكمة المؤسسي ، القاهرة - مصر ، سبتمبر 2005 .

ثانياً : المصادر الاجنبية :

- 1- IIA, "New Governance Rules Require Internal Auditing", Ton at the Top, Issue 21, February, 2004.
 - 2- IIA, standard for the professional practices of Internal Auditing, op, cit., p.IIA, code of Ethics.op.cit.
 - 3- Dana, Hermanson R. & Larny, Rittenberg E., " Internal Auditing and Organizational Governance", Research Opportunities in Internal Auditing, the Institute of Internal Auditors, 2003.
 - 4- Ratliff, R.L. and Redding, K.F, "Introduction to Auditing: Logic, Principles, and Techniques", The Institute of Internal Auditors, Florida, 2002.
- (www.theiia.org:1996\ 1997:1)

الملحق الاول : استمارة الاستبيان

مدى تطور التدقيق الداخلي لتدعيم تطبيق الحوكمة المؤسسي .

| لا اتفق تماماً | لا اتفق | إلي حد ما | اتفق | اتفق تماماً | الأسئلة |
|----------------------|------------|--------------|------|----------------|---|
| | | | | | <p>1 – يتأكد التدقيق الداخلي في ممارسة صغار حملة الأسهم لحقوقهم التصويتية .</p> <p>2 – يطلع صغار حملة الأسهم على الكشوفات المالية للوحدة الاقتصادية حال صدورها .</p> <p>3 – يبدي صغار حملة الأسهم آرائهم في تعيين أعضاء مجلس الإدارة .</p> <p>4 – يسمح للمدققين الداخليين بتدقيق ستراتيجية مجلس الإدارة ومدى توجهها نحو تعظيم قيمة حملة الأسهم من خلال حماية مصالحهم .</p> <p>5 – يتم إلزام القائمين بالتدقيق الداخلي على العمل بموجب معايير التدقيق الدولية والمحلية .</p> <p>6 – يمتلك العاملون بالتدقيق الداخلي معرفة ودراية كافية عن:- أ – معايير التدقيق الدولية . ب – معايير المحاسبة الدولية . ج – المعايير المحلية للفقرتين أ وب (الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة العراقي) . د – القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات القطاعية .</p> <p>7 – يقوم التدقيق الداخلي بدور فعال في إدارة المخاطر من خلال تحديد وتقويم المجالات الهامة التي تكون عرضة للمخاطر داخل الشركة المساهمة سواء كانت هذه المخاطر ائتمانية او ناتجة عن العمليات المصرفية الأخرى وغيرها من المخاطر .</p> <p>8 – يعمل التدقيق الداخلي على إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية والعمل على تحديد المشاكل الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها .</p> |

| لا اتفق تماماً | لا اتفق | إلى حد ما | اتفق | اتفق تماماً | الأسئلة |
|----------------------|------------|--------------|------|----------------|--|
| | | | | | <p>9 – يعمل التدقيق الداخلي على تطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات وأنشطة الوحدة الاقتصادية او القطاع المصرفي .</p> <p>10 – يضمن التدقيق الداخلي المستوى الكافي من الإفصاح عن طريق تدقيق التقارير المالية السنوية او المرحلية والتأكد من احتوائها على :-</p> <p>أ – تقرير مجلس الإدارة . ب – تقرير مراقب الحسابات . ج – الميزانية السنوية والحسابات الختامية الأخرى ، د – خطط توزيع الأرباح الحالية وشبه الأرباح المحتجزة . هـ – سياسة الشركة المساهمة وأهدافها المستقبلية . و – أسماء أعضاء مجلس الإدارة ومكافأتهم وعدد أسهمهم ز – أسماء كبار المساهمين وعدد أسهمهم . ح – المدير المفوض وأسلوب تحديد تعويضاته ومجموع ما تقاضاه سنوياً .</p> <p>11 – يضمن التدقيق الداخلي العدالة في الإفصاح من خلال التدقيق عن وصول المعلومات أعلاه الواردة في التقارير المالية او أي معلومات إضافية يسمح الإفصاح عنها حسب الحاجة الجهة المستلمة لهذه المعلومات واهم هذه الجهات هي:-</p> <p>أ – حملة الأسهم . ب – أصحاب المصلحة الآخرين (المقرضين ، المجهزين ، المودعين) .</p> <p>12 – يتم إشراك التدقيق الداخلي في إعداد هيكل التعويضات والحوافز :-</p> <p>أ – مجلس الإدارة . ب – المدير المفوض . ج – الإدارة التنفيذية .</p> |

| لا اتفق تماماً | لا اتفق | إلى حد ما | اتفق | اتفق تماماً | الأسئلة |
|----------------------|------------|--------------|------|----------------|---|
| | | | | | <p>13 – هناك عمليات تسهيل لشراء القائمين بالتدقيق الداخلي وبقية الموظفين لأسهم من الشركة المساهمة (الشركة) التي يعملون بها .</p> <p>14 – يوجد لدى المدققين الداخليين اطلاع على مفاهيم التحكم المؤسسي والمأم بمبادئه وقواعده وأهدافه .</p> |

الملحق الثاني : نتائج التحليل الاحصائي

C1

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لا أتفق | 35 | 67.3 | 67.3 | 67.3 |
| اي حد ما | 16 | 30.8 | 30.8 | 98.1 |
| أتفق | 1 | 1.9 | 1.9 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C2

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لا أتفق | 28 | 53.8 | 53.8 | 53.8 |
| اي حد ما | 19 | 36.5 | 36.5 | 90.4 |
| أتفق | 5 | 9.6 | 9.6 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C3

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لا أتفق | 42 | 80.8 | 80.8 | 80.8 |
| اي حد ما | 7 | 13.5 | 13.5 | 94.2 |
| أتفق | 3 | 5.8 | 5.8 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C4

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لا أتفق | 39 | 75.0 | 75.0 | 75.0 |
| اي حد ما | 11 | 21.2 | 21.2 | 96.2 |
| أتفق تماما | 2 | 3.8 | 3.8 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C5

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid اي حد ما | 3 | 5.8 | 5.8 | 5.8 |
| أتفق | 1 | 1.9 | 1.9 | 7.7 |
| أتفق تماما | 48 | 92.3 | 92.3 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C6.1

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------|----------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | لاأنتفق تماماً | 2 | 3.8 | 3.8 | 3.8 |
| | لاأنتفق | 6 | 11.5 | 11.5 | 15.4 |
| | ای حد ما | 43 | 82.7 | 82.7 | 98.1 |
| | أنتفق | 1 | 1.9 | 1.9 | 100.0 |
| | Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C6.2

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------|----------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | لاأنتفق تماماً | 9 | 17.3 | 17.3 | 17.3 |
| | لاأنتفق | 1 | 1.9 | 1.9 | 19.2 |
| | ای حد ما | 40 | 76.9 | 76.9 | 96.2 |
| | أنتفق | 2 | 3.8 | 3.8 | 100.0 |
| | Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C6.3

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------|--------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | ای حد ما | 3 | 5.8 | 5.8 | 5.8 |
| | أنتفق تماماً | 49 | 94.2 | 94.2 | 100.0 |
| | Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C6.4

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------|--------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | أنتفق | 1 | 1.9 | 1.9 | 1.9 |
| | أنتفق تماماً | 51 | 98.1 | 98.1 | 100.0 |
| | Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C7

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------|----------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | لاأنتفق | 5 | 9.6 | 9.6 | 9.6 |
| | ای حد ما | 15 | 28.8 | 28.8 | 38.5 |
| | أنتفق | 32 | 61.5 | 61.5 | 100.0 |
| | Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C8

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | 5 | 9.6 | 9.6 | 9.6 |
| أى حد ما | 6 | 11.5 | 11.5 | 21.2 |
| أنتف | 41 | 78.8 | 78.8 | 100.0 |
| أنتف تَماما | | | | |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C9

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | 14 | 26.9 | 26.9 | 26.9 |
| أى حد ما | 33 | 63.5 | 63.5 | 90.4 |
| أنتف | 5 | 9.6 | 9.6 | 100.0 |
| أنتف تَماما | | | | |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C10.1

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | 1 | 1.9 | 1.9 | 1.9 |
| أنتف | 51 | 98.1 | 98.1 | 100.0 |
| أنتف تَماما | | | | |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C10.2

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | 1 | 1.9 | 1.9 | 1.9 |
| أنتف | 51 | 98.1 | 98.1 | 100.0 |
| أنتف تَماما | | | | |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C10.3

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | 1 | 1.9 | 1.9 | 1.9 |
| أنتف | 51 | 98.1 | 98.1 | 100.0 |
| أنتف تَماما | | | | |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C10.4

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | 1 | 1.9 | 1.9 | 1.9 |
| أنتف | 51 | 98.1 | 98.1 | 100.0 |
| أنتف تَماما | | | | |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C10.5

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لا أتفق | 2 | 3.8 | 3.8 | 3.8 |
| اي حد ما | 9 | 17.3 | 17.3 | 21.2 |
| أتفق | 1 | 1.9 | 1.9 | 23.1 |
| أتفق تماما | 40 | 76.9 | 76.9 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C10.6

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid اي حد ما | 1 | 1.9 | 1.9 | 1.9 |
| أتفق | 45 | 86.5 | 86.5 | 88.5 |
| أتفق تماما | 6 | 11.5 | 11.5 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C10.7

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid اي حد ما | 2 | 3.8 | 3.8 | 3.8 |
| أتفق | 43 | 82.7 | 82.7 | 86.5 |
| أتفق تماما | 7 | 13.5 | 13.5 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C10.8

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid اي حد ما | 7 | 13.5 | 13.5 | 13.5 |
| أتفق | 44 | 84.6 | 84.6 | 98.1 |
| أتفق تماما | 1 | 1.9 | 1.9 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C11.1

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لا أتفق | 3 | 5.8 | 5.8 | 5.8 |
| اي حد ما | 11 | 21.2 | 21.2 | 26.9 |
| أتفق | 36 | 69.2 | 69.2 | 96.2 |
| أتفق تماما | 2 | 3.8 | 3.8 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C11.2

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لاأنتفق | 5 | 9.6 | 9.6 | 9.6 |
| ای حد ما | 12 | 23.1 | 23.1 | 32.7 |
| أنتفق | 33 | 63.5 | 63.5 | 96.2 |
| أنتفق تماماً | 2 | 3.8 | 3.8 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C12.1

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لاأنتفق تماماً | 3 | 5.8 | 5.8 | 5.8 |
| لاأنتفق | 48 | 92.3 | 92.3 | 98.1 |
| ای حد ما | 1 | 1.9 | 1.9 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C12.2

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لاأنتفق تماماً | 2 | 3.8 | 3.8 | 3.8 |
| لاأنتفق | 45 | 86.5 | 86.5 | 90.4 |
| ای حد ما | 5 | 9.6 | 9.6 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C12.3

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لاأنتفق تماماً | 9 | 17.3 | 17.3 | 17.3 |
| لاأنتفق | 2 | 3.8 | 3.8 | 21.2 |
| ای حد ما | 31 | 59.6 | 59.6 | 80.8 |
| أنتفق | 6 | 11.5 | 11.5 | 92.3 |
| أنتفق تماماً | 4 | 7.7 | 7.7 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C13

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لاأنتفق | 1 | 1.9 | 1.9 | 1.9 |
| ای حد ما | 30 | 57.7 | 57.7 | 59.6 |
| أنتفق | 21 | 40.4 | 40.4 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

C14

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid لاأنتفق تماماً | 4 | 7.7 | 7.7 | 7.7 |
| لاأنتفق | 41 | 78.8 | 78.8 | 86.5 |
| أى حد ما | 7 | 13.5 | 13.5 | 100.0 |
| Total | 52 | 100.0 | 100.0 | |

Descriptive Statistics

| | N | Mean | Std. Deviation |
|--------------------|----|------|----------------|
| C1 | 52 | 2.35 | .520 |
| C2 | 52 | 2.56 | .669 |
| C3 | 52 | 2.25 | .556 |
| C4 | 52 | 2.33 | .678 |
| C5 | 52 | 4.87 | .486 |
| C6.1 | 52 | 2.83 | .513 |
| C6.2 | 52 | 2.67 | .810 |
| C6.3 | 52 | 4.88 | .471 |
| C6.4 | 52 | 4.98 | .139 |
| C7 | 52 | 3.52 | .671 |
| C8 | 52 | 4.69 | .643 |
| C9 | 52 | 3.83 | .585 |
| C10.1 | 52 | 4.98 | .139 |
| C10.2 | 52 | 4.98 | .139 |
| C10.3 | 52 | 4.98 | .139 |
| C10.4 | 52 | 4.98 | .139 |
| C10.5 | 52 | 4.52 | .918 |
| C10.6 | 52 | 4.10 | .358 |
| C10.7 | 52 | 4.10 | .409 |
| C10.8 | 52 | 3.88 | .379 |
| C11.1 | 52 | 3.71 | .637 |
| C11.2 | 52 | 3.62 | .718 |
| C12.1 | 52 | 1.96 | .277 |
| C12.2 | 52 | 2.06 | .366 |
| C12.3 | 52 | 2.88 | 1.078 |
| C13 | 52 | 3.38 | .530 |
| C14 | 52 | 2.06 | .461 |
| Valid N (listwise) | 52 | | |

جدول () يبين نتائج التحليل العاملي في تأثير تدقيق داخلي مستقل و كفاءة في خلق قيمة
 اضافية للشركة

| نسبة المساهمة | نسبة التشبع | الفقرة |
|---------------|-------------|--------|
| 72.62 | 0.76 | C1 |
| | 0.64 | C2 |
| | 0.48 | C3 |
| | 0.41 | C4 |
| | 0.81 | C5 |
| | 0.79 | C6.1 |
| | 0.81 | C6.2 |
| | 0.64 | C6.3 |
| | 0.83 | C6.4 |
| | 0.76 | C7 |
| | 0.82 | C8 |
| | 0.71 | C9 |
| | 0.79 | C10.1 |
| | 0.89 | C10.2 |
| | 0.55 | C10.3 |
| | 0.69 | C10.4 |
| | 0.38 | C10.5 |
| | 0.58 | C10.6 |
| | 0.52 | C10.7 |
| | 0.81 | C10.8 |
| 0.86 | C11.1 | |
| 0.43 | C11.2 | |
| 0.50 | C12.1 | |
| 0.72 | C12.2 | |